الأمم المتحدة

A/C.5/52/SR.18

Distr.: General

30 January 1998
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، بنيويورك،

يوم الجمعة، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودري . . . . . (بنغلاديش)

ثم: السيدة دايس (نائبة الرئيس) . . . . . (اليونان)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع)

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع)

المناقشة العامة (تابع)

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

البند ١١٨ من جدول الأعمال: وحدة التفتيش المشتركة (تابع) (A/51/34 و A/51/559 و Corr.1؛ A/52/34، A/52/206 و A/52/267)

١ - **السيد يوسف** (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فرحب بإدراج التقارير المواضيعية لوحدة التفتيش المشتركة تحت بنود جدول الأعمال ذات الصلة، لا تحت بند وحدة التفتيش المشتركة عموما كما كان عليه الحال في السابق. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تجدد تأييدها لوحدة التفتيش المشتركة بوصفها الهيئة الوحيدة المستقلة التي تمارس التفتيش والتقييم والتحقيق على نطاق المنظومة. وقال إن برامج عمل الوحدة أصبحت أكثر صلة بحاجات الدول الأعضاء؛ وينبغي أن تستمر وحدة التفتيش المشتركة في التركيز على المسائل الهامة ذات الأولوية وأن تنتقي قضايا محددة ذات محتوى تنظيمي وإداري وبرنامجي ملموس كي تزود الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة بتوصيات عملية وإجرائية المنحى بشأن قضايا محددة بدقة، على النحو المذكور في قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥٠.

٢ - وأضاف أن إجراءات الوحدة الجديدة المتعلقة بتخصيص الأموال المتصلة بالسفر قد أسفرت عن تخفيضات كبيرة في نفقات السفر، مما سمح للوحدة بأن تقترح نموا سالبا في ميزانية فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. ومع ذلك فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين ما زالت تطالب بتأكيدات بألا يؤثر ذلك التخفيض سلبيا على الولاية التي منحتها الجمعية العامة لوحدة التفتيش المشتركة.

٣ - ورحب بأية توضيحات فيما يتعلق بإشارة رئيس وحدة التفتيش الى مشاكل معينة تواجه الوحدة بصدد مزيج المهارات المتاحة لها وبأية تفاصيل حول المقترحات الرامية الى تعزيز فعالية الوحدة. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشيد بالوحدة لجهودها المبذولة لتعزيز مدى التنسيق بينها وبين هيئات الإشراف الداخلي والخارجي بغرض تحسين خدمات الإشراف في منظومة الأمم المتحدة ومنع الازدواجية وتطابق المسؤوليات.

٤ - وذكر أن الجمعية العامة أعربت، في قرارها ٢٣٣/٥٠، عن تشجيعها لوحدة التفتيش المشتركة على "مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان المتابعة المنضبطة والمنهجية لتوصياتها التي تعتمدها الأجهزة التشريعية للمنظمات المشاركة" (الفقرة ١٦). غير أنه غدا واضحا أن التوصيات لا تعتبر ملزمة إلا بعد أن توافق عليها الأجهزة التشريعية. ولفت النظر في ذلك الصدد الى الاقتراح الوارد في المرفق الأول للوثيقة A/52/34.

٥ - تولت نائبة الرئيس، السيدة دايس (اليونان)، رئاسة الجلسة.

٦ - **السيدة برافو** (كوبا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين ويلاحظ بشكل خاص أن الجمعية العامة، بإحداثها لمكتب المراقبة الداخلية، قد التزمت بشكل قاطع بأن تتخذ اجراءات لتعزيز جهاز المراقبة؛ وإن أي محاولة لإضعاف هذا الجهاز ستكون موضع اعتراض كلي من جانب كوبا.

٧ - وأردفت تقول إن الجمعية العامة شددت، بقرارها ٢٣٣/٥٠، على أن الأثر المتوخى من الوحدة على أنشطة منظومة الأمم المتحدة يتوقف على أداء المسؤولية المشتركة للدول الأعضاء، والوحدة ذاتها، وأمانات المنظمات المشاركة. وإن وحدة التفتيش المشتركة تستحق الثناء على اتخاذ إجراءات حاسمة لأداء دورها في ذلك الالتزام بوصفها الهيئة الوحيدة المستقلة للتفتيش الخارجي. غير أنه على الرغم من أن أحدث نسخ من تقارير الوحدة ميسرة للقراءة وتقدم توصيات عملية، فإن ذلك لم يصبح القاعدة بعد بالنسبة لجميع تقاريرها. فعلى الوحدة أن تواصل سيرها في الطريق الصحيح وأن تبتعد عن المسائل التي لم تنجز الأجهزة التشريعية تسويتها بعد. فقد وجدت الوحدة لا لتصنع السياسة بل لتساعد على كفالة تنفيذ السياسات التي تعتمدها الدول الأعضاء.

٨ - ومضت تقول إن وفد بلدها يرحب بأن الوحدة بدأت تعمل بإجراءات تكفل استعمال أموال السفر فقط للأغراض المتصلة بإعداد تقارير معينة، وبأنها قدمت ميزانية أكثر توازنا. وأضافت أن وفد بلدها يرحب أيضا بالإجـــراء المتخذ لتحسين التنسيق مع هيئات المراقبة الداخلية والخارجية الأخرى لإزالة الازدواجية في العمل: فلا ينبغي لهيئة للمراقبة أن تتخذ إجراء في أية مسألة يجري التحقيق فيها من قبل هيئة أخرى للمراقبة. وإن وفدها يكرر وجهة نظره في أن لوحدة التفتيش المشتركة ومجلس مراجعي الحسابات على السواء الحق والالتزام بالتعليق على التقارير المقدمة بشأن مكتب المراقبة الداخلية. وما كان ينبغي أن يوجه إلى الوحدة انتقاد في اللجنة على أدائها ذلك الواجب.

٩ - وأضافت قائلة إن أثر توصيات وحدة التفتيش المشتركة لا يمكن أن تقاس إلا بتنفيذها وليست لها قوة ملزمة إلا عندما يعتمدها جهاز تشريعي. ووفقا لذلك، فإن وفد بلدها يرحب باقتراح المتابعة الذي قدمته وحدة التفتيش المشتركة كي تعتمده اللجنة، وورد في المرفق الأول للوثيقة A/52/34. وقد أكدت الوحدة أنها ستحاول تقديم توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ. ويبقى على الدول الأعضاء أن تقرر ما إذا كانت الوحدة تفي بالتزامها. واختتمت قائلة إن من المؤسف أن يمتنع الرؤساء التنفيذيون للمنظمات المشاركة عن الإدلاء بتعليقات محددة على مشاريع تقارير وحدة التفتيش المشتركة ثم يوجه الانتقاد إلى الوحدة على عدم تقديم توصيات ملموسة. وإن ذلك يتعارض مع مبدأ المسؤولية الثلاثية في أعمال الوحدة.

١٠ - **السيد ياما غيوا** (اليابان): أعرب عن ترحيبه بأن وحدة التفتيش المشتركة قد أدرجت استعراض جامعة الأمم المتحدة في برنامج عملها لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إنه يجب تعزيز تنظيم الجامعة وإدارتها إذا كان لا بد لها من العمل على نحو فعال بوصفها ملتقى فكريا.

١١ - وقال إنه على الرغم من أن اللجنة قررت أن تنظر في البند الخاص بوحدة التفتيش المشتركة كل سنتين، فإنه ما زال يطلب من الوحدة أن تعد تقريرا كل سنة. لذلك قد يكون من المفيد أن يعاد النظر في دورية تقارير الوحدة.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/51/946؛ A/52/32 و Add.1، A/52/215 و Add.1، A/52/216 و Add.1، A/52/291 و A/52/340 و Add.1)

١٢ - **السيد مادينس** (بلجيكا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدان المنتسبة إليه وهي: استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا، وتضاف إليها النرويج، فقال إنه في منظمة يكون هدفها الأول تسهيل الحوار بين الدول، تتسم خدمات المؤتمرات، بما في ذلك الدعم ذو الجودة العالية والاعتبار الواجب للمعاملة المتساوية لجميع اللغات الرسمية، بأهمية بالغة. وقال في ذلك الصدد، إن تعيين وكيل للأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وإدماج الخدمات سيحسن من التنسيق والكفاءة في مجال الأنشطة المتصلة بالمؤتمرات.

١٣ - وأضاف يقول إن الاتحاد الأوروبي يقبل بتوصية لجنة المؤتمرات بشأن خطة المؤتمرات لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، غير أن الزيادة في عدد الاجتماعات التي أدرجت في البرنامج لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ يشكل اتجاها لا يساعد على تيسير التخطيط للمؤتمرات ويعرقل استخدام الموارد على نحو فعال. وإن الاتحاد الأوروبي يؤيد توصية لجنة المؤتمرات ببذل كل جهد ممكن لتلافي تزامن فترات ذروة العمل في مراكز العمل المختلفة (A/52/32، الفقرة ١٣). كما يود الاتحاد أن يؤخذ عامل الاستفادة في الاعتبار عندما يجري النظر في الاستثناءات لقاعدة المقر.

١٤ - وأردف يقول إنه في حين أن الاتحاد يرحب بالتحسن في إجمالي عامل الاستفادة لعام ١٩٩٦، لا سيما في جنيف وفيينا، حيث كان ذلك العامل أعلى بكثير من الحد المرجعي البالغ ٨٠ في المائة، فإن كون بعض الهيئات ما زالت مقصرة عن العتبة يثير القلق. لذلك فإن على رئيس لجنة المؤتمرات أن يواصل تشاوره مع رؤساء تلك الهيئات بشأن سبل كفالة تحقيق استخدام أكثر كفاءة للموارد المتاحة.

١٥ - واستأنف قائلا إن زيادة الكفاءة تتوقف على العمل بنظام لحساب التكاليف بالنسبة لخدمات المؤتمرات. وإن الاتحاد الأوروبي يؤيد لذلك مختلف الطلبات التي قدمتها الجمعية العامة للعمل بمثل هذا النظام. وقال إنه ينبغي للأمين العام، لدى وضع هذا النظام، أن يأخذ في الاعتبار خبرة مراكز العمل الأخرى.

١٦ - وقال بشأن موضوع مراقبة الوثائق والحد منها، إن الاتحاد الأوروبي يرحب بحد الـ ١٦ صفحة المفروض على الوثائق الصادرة عن الأمانة العامة. فهذه سياسة جديدة لن تؤدي إلى تحقيق وفورات فحسب بل ستلزم كتاب التقارير كذلك على مزيد من الدقة والإيجاز. كما يجب على الدول الأعضاء أن تمارس مزيدا من التحفظ لدى طلب التقارير، وينبغي تشجيع الهيئات الحكومية الدولية على التخفيض بالتدريج من طول وثائقها من ٣٢ صفحة إلى ٢٠ صفحة.

١٧ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على جودة الترجمة التحريرية وأحاط علما مع القلق بممارسات المراجعة الذاتية التي ورد وصفها في تقرير لجنة المؤتمرات. فرغم أن المعيار المتفق عليه

للترجمات التي تنجز على أساس المراجعة الذاتية هو ٤٥ في المائة، فإن تلك النسبة ترتفع أحيانا إلى ٨٠ في المائة خلال فترات ذروة العمل.

١٨ - وقال إن لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية قررت أن تستعيض عن المحاضر الحرفية لجلساتها بنسخ غير محررة، لتحقق بذلك وفورات في الوقت والمال على السواء. وقال إنه نظرا لأن تقرير اللجنة الذي كان إيجابيا جدا بشأن جودة النسخ التي تم انتاجها باستعمال تلك الطريقة، فإن من المؤسف أن يكون قد شارك في تلك التجربة عدد محدود فقط من الهيئات.

١٩ - وأردف يقول إن من سوء الطالع ألا يرد سوى ٦٠ في المائة من البعثات الدائمة على طلب الأمين العام بأن تستعرض هذه البعثات احتياجاتها من الوثائق. ومن ناحية أخرى، فإن مما يدعو إلى السرور ملاحظة أن جميع البعثات تستطيع الآن الوصول إلى نظام القرص البصري، الذي يمكن أن يخفض إلى حد بعيد الطلب على الوثائق المطبوعة. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يواصل بذل جهوده لتحسين ترجمة الوثائق إلى اللغات الرسمية الست للمنظمة والتعجيل بها. وأعرب في ذلك الصدد عن ترحيب الاتحاد الأوروبي باقتراح الأمين العام بشأن العمل بتكنولوجيات جديدة، كالترجمة من بعد والترجمة التي تساعدها الآلات ومصارف بيانات المصطلحات.

٢٠ - **السيد جو كيانغ وو** (الصين): أعرب عن ترحيبه بالتحسن في إجمالي عامل الاستفادة بالنسبة لخدمات المؤتمرات في عام ١٩٩٦، وعن اتفاقه مع الأمين العام بأن هذا التحسن جاء بصورة رئيسية نتيجة للجهود التي بذلها رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين، والحملة التي تولتها لجنة المؤتمرات، وقرارات الجمعية العامة، والرصد، والمشاورات، وغير ذلك من المجهودات التي بذلتها الأمانة العامة. وقال إنه ينبغي كذلك الاعتراف بفضل الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء. وأعرب عن أمل وفده في أن تقوم الهيئات التي أخفقت في الوصول إلى الحد المرجعي البالغ ٨٠ في المائة بمواصلة بذل جهودها لتحقيق هذا الهدف.

٢١ - ومضى يقول إنه ينبغي بذل جهود خاصة لتوفير خدمات المؤتمرات لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، التي تؤدي دورا هاما في المداولات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال وتساعد على تحسين كفاءة المنظمة عموما. وقال إنه وفقا لمعلومات وفرتها الأمانة العامة لم يمكن توفير خدمات المؤتمرات لـ ٣٢ في المائة من هذه الاجتماعات.

٢٢ - وأردف يقول إنه ينبغي أيضا بذل الجهود لتحسين جودة الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية إلى اللغات الرسمية الست جميعا. فرغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمانة العامة ودوائر الترجمة المعنية لرفع المستويات، فإن نوعية ترجمات الأمم المتحدة ما زالت بعيدة عن المستوى الذي يبعث على الرضا. وقال إن وفده اشتكى في عدة مناسبات بشأن جودة الترجمات إلى اللغة الصينية. وفي حين أنه تم تصحيح بعض الأخطاء، تعاظمت أخطاء أخرى في وثائق أخرى. وعلى سبيل المثال، فالنص الصيني للفقرة ١١٦ من تقرير لجنة المؤتمرات (A/52/32) قد غيَّر المعنى بالكلية عندما ترجمت عبارة "التي تتلقاها الوفود" التي وردت بالأصل الانكليزي بعبارة "التي تأتي من الوفود". وإنه يمكن تلافي معظم المشاكل بتحميل المترجمين والمراجعين وحتى الطابعين مسؤولية

شخصية. لذلك ينبغي للأمانة العامة أن تشدد من إدارتها لخدمات المؤتمرات وتحدد الأسباب التي تحول دون تحسين نوعية الترجمات.

٢٣ - **السيدة برنين - هايلوك** (جزر البهاما): قالت إن وفد بلدها يؤيد مشروع جدول المؤتمرات للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، بما في ذلك عقد مؤتمر دبلوماسي في روما في عام ١٩٩٨ بشأن إنشاء محكمة جنائية دولية. وقالت إن وفدها يرحب بالجهود التي بذلت لتلافي التداخل بين اجتماعات لجنة مركز المرأة ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة حقوق الانسان. كما يرحب وفدها بإفساح المجال للفريق العامل المعني بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة كي يجتمع في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩.

٢٤ - ومضت تقول إن وفد بلدها يريد إيضاحا بشأن إدراج اجتماع مشترك في عام ١٩٩٩ لأمانة الجماعة الكاريبية والأمانة العامة للأمم المتحدة. وقالت إن أول اجتماع من هذا النوع عقد في عام ١٩٩٧ وليست متأكدة من أنه ستعقد اجتماعات في المستقبل كل سنتين.

٢٥ - وأردفت قائلة إنه يسر جزر البهاما أن تلاحظ التحسن الإجمالي في عامل الاستفادة بالنسبة لخدمات المؤتمرات وتؤيد الخطوات التي اتخذتها لجنة المؤتمرات لكفالة تحقق هذه التحسينات. فممارسة السماح للمجموعات الإقليمية باستعمال زمن المؤتمرات عندما تنتهي الجلسات الرسمية قبل وقتها المحدد لم يساعد على الوصول إلى الحد الأمثل من استعمال موارد المؤتمرات المتاحة فحسب بل مكن المجموعات الإقليمية أيضا من عقد مزيد من الجلسات بخدمات كاملة. غير أن فترة الإبلاغ التي تستعملها الأمانة العامة لتزويد لجنة المؤتمرات بالمعلومات لا تتجلى فيها دوما دقة الإحصاءات المحسنة الخاصة بهيئة معينة، وينبغي بذل الجهود لاستعمال أحدث احصاءات ممكنة. وقالت إنها في حين ترحب بأن ٦٨ في المائة من الطلبات على خدمات الترجمة الشفوية التي قدمتها المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى قد تمت تلبيتها، فإن ذلك لا يزال يعني أن ٣٢ في المائة من الطلبات لم تتم تلبيتها. وإن إحدى الطرق البسيطة والفعالة لكفالة تحقيق التحسينات في ذلك المجال هو أن تخطر الهيئات المعنية الأمانة العامة مسبقا بالزمن الذي لا تعود فيه بحاجة إلى خدمات المؤتمرات.

٢٦ - وذكرت أن وفد بلدها يحيط علما بالعمل الإيجابي الذي تم إنجازه والصعوبات التي ووجهت حتى الآن في وضع نظام لحساب التكلفة تتمنى أن يتم تطبيقه في أسرع وقت ممكن. وإن وفدها يدعم الجهود الرامية إلى مراقبة الوثائق والحد منها، ويلاحظ الإسهام الذي يقدمه نظام القرص البصري في تلك الجهود. وقالت إن وفد بلدها، رغم ذلك، يشاطر في الرأي الذي أعربت عنه عدة وفود في أن إدخال التحسينات على نظام القرص البصري لا يعني انتفاء حاجة المنظمة إلى الوثائق المطبوعة. وقالت إن هنالك حاجة في الوقت الحاضر للوثائق الالكترونية والورقية على السواء. كذلك لا ينبغي أن تكون هنالك قواعد صارمة لتحديد طول الوثيقة، رغم أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لخفض عدد الصفحات. وإنه، عقب نجاح تجربة لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ينبغي دعوة الهيئات الأخرى كي تشترك في تجربة استعمال النسخ غير المحررة بدلا من المحاضر الحرفية لاجتماعاتها.

٢٧ - واختتمت قائلة إنه، فيما يتعلق بالاستعانة بمصادر خارجية في مجال الترجمة، ينبغي أن تتخذ الحيطة لكفالة جودة المادة المترجمة. وإن المعرفة بالقضايا وبظلال المعاني والمصطلحات الصحيحة هي من المتطلبات الهامة للترجمة الناجحة.

٢٨ - **السيدة أودينغا** (كينيا): قالت إنه بالرغم من أن الاستفادة من موارد خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا قد تجاوزت الحد المرجعي البالغ ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٦، فقد كانت أقل بكثير من ذلك المستوى في نيروبي. وينطبق عدم التوازن هذا على مُعامل الاستفادة الكلية. وقد شهد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، اللذان يقع مقرهما في نيروبي، تشتتاً متزايدا للأمانات التي تتعامل مع الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف. وقالت إنه بسبب ذلك الاختلال في التوازن، فإن وفد بلدها يدعو إلى تعاون أوثق، وحوار فعال بين الأمانة العامة، والدول الأعضاء، والهيئتين المعنيتين، بغية تحسين تنسيق خدمات المؤتمرات.

٢٩ - وأضافت أن وفد بلدها قد لاحظ أيضا مع القلق أن اجتماعا واحدا فقط سيعقد في نيروبي في عام ١٩٩٨ بسبب عدم كفاية المرافق وعدم اهتمام الموظفين بنيروبي كمركز عمل. وأنه ينبغي تصحيح تلك المشكلة. وقالت إن تحسين شروط الخدمة للموظفين في نيروبي وتوفير المعدات الحديثة هما وسيلتان يمكن من خلالهما تعزيز قدرة نيروبي على عقد مؤتمرات رئيسية. كما إن مبادرة عقد الاجتماعات باستخدام الفيديو التي جرت مؤخرا ستؤدي إلى تعزيز التنسيق العالمي لخدمات المؤتمرات.

٣٠ - وأعربت كذلك عن أن وفد بلدها يشارك في القلق لأن ٣٢ في المائة من طلبات خدمات الترجمة الشفوية التي قدمتها في عام ١٩٩٦ منظمات إقليمية وحكومية دولية أخرى لم يستجب لها. وأدى الافتقار إلى مثل تلك الخدمات إلى إحداث أثر ضار على الاجتماعات الدولية. وإنه ينبغي بذل جهود متضافرة لتحسين خدمات الترجمة الشفوية. وبالمثل، فإن من المرجح أن يؤدي الانخفاض الملحوظ في رصد الأموال لتعيين موظفي الترجمة الدائمين إلى مزيد من الإضرار في نوعية خدمات الترجمة التحريرية وكميتها.

٣١ - واختتمت قائلة إنه بالرغم من أن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يستضيف مقري برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، فهو غير مجهز بما يكفي من المعدات الحديثة، وفي ذلك تباين شديد مع جنيف وفيينا. لذا ينبغي، بحكم الضرورة العاجلة، توفير أحدث المرافق في نيروبي.

٣٢ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن من المهم احترام مبادئ تعددية اللغات من أجل الحفاظ على الطابع التمثيلي للمنظمة. فالفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١١/٥١ ألف قد كررت طلب توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء. ومع ذلك، فإن فحص تقرير لجنة المؤتمرات (A/52/32) أظهر أن القدرات الحالية في جميع مراكز العمل غير كافية لتوفير خدمات كاملة بجميع اللغات لاجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء (الفقرة ٣٧). وقال إنه لم يتم تقديم أي إيضاح بهذا الصدد، وأعرب عن رغبته في معرفة المبررات التي قدمت في التقرير الشفوي المذكور في الفقرة ٣٥ من ذلك التقرير.

٣٣ - وأضاف أنه فيما يتعلق بالوثائق، فإن الجمعية العامة قد أدركت، من خلال القرار ٢٠٦/٥٠ جيم الحاجة الى خفض الطلب على الوثائق وحجمها. غير أن من المهم لدى تلبية شروط ذلك القرار عدم الإخلال بنوعية المواد المطبوعة، أو بطريقة عرضها. وإن أشكال الوثائق الجديدة تزيد من صعوبة القراءة وهي غير مناسبة للغة العربية، وإن وفد بلده، على الأقل، لا يعتقد أن الهدف من خفض طول التقارير من ٣٢ الى ٢٠ صفحة هو لغرض انتاج وثائق لا يمكن قراءتها إلا بشق الأنفس.

٣٤ - ثم أشار الى وجود عدد من المشاكل فيما يتعلق بترجمة الوثائق الى العربية. فقد لاحظ وفد بلده اختلافات في المصطلحات العربية المستخدمة، ووجد من الضرورة أن تتشاور دائرة الترجمة العربية مع الدول العربية بشكل منتظم للاتفاق على المصطلحات. فالترجمة تعني نقل المعاني من لغة الى أخرى. لكن الضرورة غالبا ما تدعو الى الرجوع الى لغة الوثيقة الأصلية لفهم النص العربي. وأحيانا تحتاج تلك النصوص ذاتها إعادة ترجمة من العربية الى العربية لأنها بعدت كلية عن روح اللغة العربية لذا لا ينبغي الاستعاضة عن المراجعين كلية بمترجمي المراجعة الذاتية. وقد سبق في مرحلة مبكرة من المناقشات ورود ذكر دراسة بشأن الترجمة عن بعد، وقال إن وفد بلده يرغب في أن يجد الفرصة للنظر فيها. إن الترجمة عن بعد يجب أن لا تكون بديلا للترتيبات الحالية.

٣٥ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالمحاضر الموجزة والحرفية، طالب وفد بلده مرات عديدة بضرورة الرجوع الى اللغة الأصلية التي ألقي بها البيان لدى إعداد المحضر. وقد تأكد ذلك التخوف الذي يؤدي الى مثل هذه الطلبات في الوثيقة A/51/PV.101، التي نصت على اعتبار قول المندوب السوري بأن مبدأ المسؤولية الجماعية لا يمكن أن يطبق عندما يتعلق الأمر بالتمويل، علما أن ما قاله المندوب السوري حقا هو "أن مبدأ المسؤولية الجماعية لا يمكن أن ينطبق عندما يتعلق الأمر بعدوان مثل العدوان الذي نفذه الاسرائيليون على قانا في عام ١٩٩٥. وإضافة لذلك، فإن اسم المتكلم الوارد في الوثيقة لم يكن صحيحا. ولم يصدر تصحيح لذلك المحضر حتى الآن.

٣٦ - ثم أشار الى أن مسألة التأخر في إنجاز محاضر الجلسات هي مشكلة إضافية. فعلى سبيل المثال، وردت وثيقة المحضر الموجز لجلسة اللجنة الخامسة التي عقدت بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ باللغة الانكليزية فقط بتاريخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أي بعد عشرة أشهر من تاريخ الاجتماع. ولا زال وفد بلده في انتظار تسلم نسخة من هذه الوثيقة باللغة العربية. كما أن وفد بلده طالب الأمانة العامة مرارا بتقديم توضيح للمنهجية المتبعة في إنجاز المحاضر مؤكدا على أهمية الاعتماد على الوثائق الأصلية وليس على الترجمة الشفوية.

٣٧ - وذكر أن وفد بلده علم بإلغاء وظيفة منسق اللغة العربية من برنامج تدريب اللغة العربية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا. فقد كانت هنالك في السابق وظيفتان، الأولى وظيفة مدرس والثانية منسق للغة العربية، وتم دمج الوظيفتين في وظيفة واحدة. وهو يرحب بتوضيح ما لهذا الإجراء.

٣٨ - واختتم قائلا إن وفد بلده لاحظ أيضا أن المعدات الفنية المتوافرة في بعض غرف الاجتماع لا زالت قديمة جدا بحيث أن الترجمة الشفوية للبيانات تعطلت في عدد من المناسبات. وأعرب عن عدم قدرته على

فهم أسباب اعتبار تجديد المقاهي أهم من تجديد المعدات الفنية. وقال إنه يتطلع الى تسلم الردود على جميع تلك المسائل وإن وفد بلده مستعد للتعاون البناء في صياغة مشروع قرار بشأن بند جدول الأعمال قيد البحث.

٣٩ - **السيد أتيانتو** (إندونيسيا): قال إن وفد بلده يرحب بأن الاستفادة من خدمات المؤتمرات في نيويورك وفيينا وجنيف قد زادت عن ٨٠ في المائة. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة الى توفير خدمات كافية للمؤتمرات. ومن الواضح أن اجتماعات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء قد قدمت مساهمات ملموسة لعملية بناء توافق الآراء بشأن الكثير من المسائل المعقدة والحساسة سياسيا أحيانا. وإن وفد بلده يأمل، في ذلك الصدد، أن تلبى طلبات المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء على الخدمات من خلال إعادة تخصيص موارد خدمات المؤتمرات غير المستغلة.

٤٠ - واختتم قائلا إنه بالاضافة الى تحديد طول الوثائق وضمان عدم فقدان محتواها الموضوعي، من المهم أيضا ضمان توفير الوثائق وفقا لقاعدة الأسابيع الستة للتوزيع. فبعض التقارير لم تصدر على نحو حسن التوقيت، كما حدث مؤخرا في اللجنة الثانية التابعة للجمعية العامة. لذا يجب دوما عند التقديم لتقرير ما ذكر أسباب تأخير إصدار ذلك التقرير، حسب الاقتضاء.

٤١ - **السيد دينيكو** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يرحب بالاتجاه نحو ترشيد عمل عدد من المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وكذلك التحسن في توفير خدمات المؤتمرات في نيويورك وجنيف وفيينا. كما رحب بإدخال المبتكرات التكنولوجية ونظم الإدارة الجديدة، وقال إن وفد بلده واثق من أن السنة الحالية ستشهد تحسينات أخرى في عامل الاستخدام الإجمالي في مراكز العمل الرئيسية.

٤٢ - وأضاف أنه من المقلق أن بعض الهيئات الفرعية فشلت في استخدام حقها في عقد الاجتماعات استخداما كاملا، خصوصا في الحالات التي يقل فيها معامل الاستفادة الكلية عن الرقم المرجعي المعتمد لثلاث دورات على الأقل. لذا يجب على رئيس لجنة المؤتمرات الاستمرار بمشاوراته مع رؤساء تلك الهيئات بغية تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد خدمات المؤتمرات. كما أعرب عن قلق وفد بلده إزاء عدم الاستجابة لنسبة ٣٢ في المائة من طلبات خدمات الترجمة الشفوية للمجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى. وقال إن تيسير عمل الهيئات التي تجتمع في أثناء الدورات له أهمية كبرى في تنفيذ المنظمة الفعال للبرامج والولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء.

٤٣ - ثم أردف قائلا إنه ينبغي توجيه اهتمام خاص لطلب وضع نظام لحساب تكاليف خدمات المؤتمرات في موعد لا يتجاوز دورة عام ١٩٩٧ الموضوعية للجنة المؤتمرات. ويبدو أن الأمانة العامة تجابه عددا من الصعوبات التي أعاقت إنشاء نظام شامل. لذا فمن المهم جدا وضع منهجية لحساب التكاليف تتسم بالموضوعية والشفافية وتكون مشتركة بين الجميع، خصوصا فيما يتعلق بتخطيط السياسات الطويلة الأجل وصياغتها.

٤٤ - ثم أشار الى أنه بالرغم من أن تخفيض طول الوثائق سيترتب عليه عموما معدل دوران أسرع، فمن المهم أيضا أن يوضع في الحسبان أن حجم الوثائق التي تنتجها الأمانة العامة تتغاير من سنة لأخرى. لذا ينبغي مواصلة

جهود الترشيد الإجمالية بغية الاستجابة على نحو مرن قدر الإمكان لاحتياجات الدول الأعضاء من الوثائق على مر الزمن.

٤٥ - وأعلن أن وفد بلده يرصد الجهود الجارية لضمان زيادة الاعتماد على نظام القرص البصري. ومع ذلك فإن الوصول الى النظام في أحوال كثيرة يكون صعبا وبذلك ينتفي الغرض الرئيسي من هذه الطريقة الجديدة. لذا يجب إزالة نواحي الصعوبة التي تعوق أداء نظام القرص البصري، وبذل الجهود لتطوير هذا النظام بجميع اللغات الرسمية الست.

٤٦ - ثم صرح بأن مسألة الترجمة التحريرية الى اللغة الروسية تشكل مصدر قلق خاص لوفد بلده، الذي سبق وأعرب عن عدم ارتياحه لمستوى العمل في عدد من المناسبات. وقد تم إعلام كبار الموظفين المعنيين في الأمانة العامة بتلك المسائل. كما ينبغي تحسين مراقبة النوعية وزيادة المساءلة الشخصية من جانب موظفي الترجمة. وفي ذلك الصدد، ينبغي للأمانة العامة أن تتفحص بدقة ممارسات الاستعانة بمصادر خارجية في الترجمة التحريرية، خصوصا فيما يتعلق بضمان كون المترجمين الخارجيين يملكون المؤهلات الضرورية للقيام بهذا العمل.

٤٧ - وأضاف أن وفده بلده يرحب بإدماج جميع وظائف المؤتمرات في الأمانة العامة في إدارة واحدة على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين القادمة. وتشكل أنشطة تلك الإدارة جزءا جوهريا من عمل الأمانة العامة بكاملها. لذا ينبغي تزويدها بالموارد المالية والبشرية الكافية.

٤٨ - واختتم قائلا إن خدمات المؤتمرات في مراكز العمل التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن تكون مركزية قدر الإمكان. وفي ذلك الصدد، فإن من غير المقبول أن تحاول بعض المنظمات فرض نفقات على كيانات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة مقابل توفير خدمات المؤتمرات مع استخدام موارد مخصصة لتلك الكيانات من قبل الدول الأعضاء. وقال إن على الأمانة العامة أن تسعى الى توفير الدعم الفني والمنهجي لممثلي الدول الأعضاء المشاركين في أعمال لجنة المؤتمرات.

٤٩ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن وفد بلده أحاط علما مع الارتياح بأن استعمال موارد خدمات المؤتمرات تجاوز نسبة الثمانين في المائة سنة ١٩٩٦، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الاتجاه. وقال إن لجنة المؤتمرات والأمانة العامة يستحقان الثناء على الحملة الناجحة التي قامتا بها في هذا الشأن.

٥٠ - وفيما يتصل بمقترحات الأمين العام للحد من طول وثائق الأمانة العامة، قال إن وفد بلده يتفق مع توصيات اللجنة الواردة في الفقرة ٩٠ من تقريرها، ولكنه كان يود لو قـُدم اقتراح يشير إلى الطريقة التي يمكن بها للهيئات الحكومية الدولية أن تقلص حجم تقاريرها من ٣٢ صفحة إلى ٢٠ صفحة. ومن المأمول فيه أن تمتثل جميع الإدارات في الأمانة العامة لهذه المقترحات: ففي بعض الأحيان تقدم المعلومات التي تتطلب ٣ أو ٤ صفحات في ٢٥ أو ٣٠ صفحة في اللجنة الخامسة. ولئن كان شكل الوثائق الجديد يحظى بالترحيب فإنه قد يحسـُن بالأمانة العامة مع ذلك أن توصي بنمط موحد تستعمله جميع الإدارات، ويتسم بسهولة الاستعمال كما يشتمل على ما يلي: الاستنتاجات والتوصيات، والإجراءات التي يتعين أن تتخذها الجمعية العامة وغيرها من

الهيئات، ومعلومات أساسية موجزة. وأشار إلى أن بعض الوثائق الحالية تحتوي على معلومات هامة ولكنها موزعة على طول الوثيقة، مما يسبب الالتباس.

٥١ - وقال إن قرار الجمعية العامة بشأن العمل بنظام لحساب تكاليف خدمات المؤتمرات ينبغي أن ينفذ بوصفه مسألة ذات أولوية. وأعرب عن اعتقاده، فيما يتصل بطلب موارد إضافية لهذا الغرض، أنه ينبغي للأمانة العامة أن تبذل كل ما في وسعها لاستيعاب تكاليف إدخال هذا النظام.

٥٢ - وأردف قائلا إنه نظرا لأن الأمم المتحدة لا يمكنها أن تبقى في معزل عن التطور الحالي السريع للابتكارات التكنولوجية فإن ما أُبلغ عنه من استعمال الفيديو والترجمة عن بُعد في المؤتمرات أمر جدير بالترحيب وينبغي أيضا بذل الجهود للاستفادة من الترجمة الفورية عن بُعد، أملا في الحد من النفقات والاستفادة الكاملة من المرافق المتاحة لخدمة المؤتمرات. ومن المنجزات الأخرى الملحوظة وصل جميع البعثات الدائمة بشبكة الإنترنت للمعلومات مع الوصول إلى نظام القرص الضوئي. وإن الفريق العامل المعني بالمعلوماتية يستحق التهنئة.

٥٣ - وقال إن وكيل الأمين العام علّق على أن حالات النقص في الموظفين والمرافق المادية عرقل أعمال المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى للدول الأعضاء، وإن لجنة المؤتمرات قد عبّرت عن قلقها بشأن تخفيض التمويل المخصص في فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ لتعيين موظفين دائمين للترجمة، مما قد يمس بنوعية الترجمة. وينبغي للأمانة العامة أن تبلغ اللجنة الخامسة عما إذا كانت هذه المشاكل قد أخذت بعين الاعتبار عند تقديم اقتراح الميزانية وكيف سيتم تذليلها. وأعرب عن رغبة وفد بلده في أن يتلقى تأكيدا بأن مستوى الموارد المقترح لن يؤثر على نوعية الوثائق أو الخدمات المقدمة للهيئات الحكومية الدولية والمجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى.

٥٤ - وذكر أنه عشية الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة لم يقدم من الوثائق السابقة للدورة للإخراج إلا أقل من ٤٠ في المائة منها. وإن التأخر في إصدار الوثائق كان يعزى غالبا إلى التأخر في تقديم هذه الوثائق من قِبل الإدارات الفنية، ولم يتم التقيد بقاعدة الأسابيع الستة. وينبغي أن تقترح لجنة المؤتمرات تدابير لحل هذه المشكلة.

٥٥ - وأردف قائلا إن وفد بلده يقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للإعداد للاجتماعات الثنائية في أثناء انعقاد الجمعية العامة ويأمل أن تستمر في تلبية طلبات عقد هذه الاجتماعات. وقال إن وفد بلده يود التعرف على ما آل إليه تنفيذ الطلب الوارد في القرار ٢١١/٥١ جيم بأن تتاح يوميا عن طريق موقع الشبكة العالمية الخاص بالأمم المتحدة نصوص جميع الوثائق العامة الجديدة، وأن تستكمل، على سبيل الأولوية، مهمة إدراج جميع الوثائق الهامة الأقدم عهدا في موقع الشبكة. وقال إن وفده يؤكد على ضرورة أن تبذل الأمانة العامة كل ما في وسعها لتلبية طلبات توفير خدمات الترجمة الفورية للمجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى، ولا سيما مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأشار إلى أن الجمعية العامة طلبت، بالقرار ٢١١/٥١ ألف، إدراج عيد الفطر

وعيد الأضحى في قائمة العطلات الرسمية للأمم المتحدة. وقال إن وفد بلده أحاط علما مع الارتياح بأنه لن تعقد أية اجتماعات رسمية في هاتين المناسبتين سنة ١٩٩٨.

٥٦ - **السيد منيِّر** (الكويت): قال إن وفد بلده أحاط علما بعامل الاستفادة المحسَّن مما يظهر فعالية أكبر. وإن استعمال التكنولوجيات الجديدة ساعد أيضا على تحسين الفعالية وحقق وفورات. وقال إن وفد بلده يؤيد بصفة عامة توصيات لجنة المؤتمرات.

٥٧ - واستطرد معربا عن تأييده لرأي الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الفعالية في توفير خدمات الترجمة الشفوية والترجمة التحريرية باللغة العربية.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (تابع) (A/52/6 (المجلد الأول)، A/52/7 (Chap II, Part I) و A/52/16 و Add.1)

المناقشة العامة (تابع)

٥٨ - **الرئيس**: قال إن الجمعية العامة تقوم باستعراض واف لمقترحات الأمين العام بشأن الإصلاح الواردة في الوثيقة A/52/303. وبناء على ذلك، يتعين على اللجنة الخامسة الحفاظ على نهج يتميز بالمرونة عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة بغية إدخال التعديلات الضرورية حسب الاقتضاء وحينما تلزم. وقد وافق المكتب على أن يوصي بأن تقرر اللجنة، عندما تكون بصدد النظر في جزء من الميزانية البرنامجية المقترحة يكون مرهونا بمقررات ستتخذها الجمعية العامة بشأن مقترحات الإصلاح، أن تعيد النظر في ذلك الجزء حالما تفرغ الجمعية العامة من اتخاذ مقرر بشأنه وتحيله إلى اللجنة لاتخاذ الإجراء المناسب.

٥٩ - **السيدة بينيا** (المكسيك): قالت إن برنامج العمل غير الرسمي للأسبوع التالي أغفل الأبواب من ١٠ إلى ١٥ في قائمة الأبواب التي سينظر فيها. واستفسرت عن السبب علما أن اللجنة قد سارت في أعمالها بصفة عادية متقيدة بالترتيب. ولاحظت في هذا الشأن أنه لا وجود بعد لصيغة نهائية للباب ١١ باء (مراكز التجارة الدولية، المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية)، واستفسرت عن الموعد الذي يكون فيه الجزء المنقح متاحا. وقالت إنه مهما يكن من أمر فإنها تفهم أن الميزانية يُنظر فيها باباً إثر باب على غرار ما جرى به العمل دوما.

٦٠ - **الرئيس**: أكد أن اللجنة ستتقيد بالممارسة المعتادة والنظر في الميزانية البرنامجية المقترحة باباً إثر باب.

٦١ - **السيدة بويرغو رودريغيز** (كوبا): رحبت بقرار الاستمرار في النظر في الميزانية باباً إثر باب وعبَّرت عن تأييدها لتوصية المكتب فيما يتصل بمقترحات الإصلاح.

٦٢ - **السيدة شيراوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يؤيد اتباع نهج يتميز بالمرونة نظرا للإجراءات التي تتخذ بشأن مقترحات الإصلاح، وترحب بالتوصية بتأجيل النظر في الأبواب التي كانت محل نظر في الجلسات العامة. وقد يكون من المفيد تحديد هذه الأبواب وعدم إدراجها في برنامج العمل حتى تفرغ الجمعية من النظر فيها في جلساتها العامة. وقالت إنه لا لزوم للتقيد بالترتيب الرقمي للأبواب حين يحتمل إدخال تعديلات كبيرة عليها.

٦٣ - **السيد سيال** (باكستان): قال إن الرد الذي طلبه مندوب الجمهورية العربية السورية في الجلسة السابقة ينبغي توفيره خطيا، لأن ذلك سيساعد الوفود عند نظرها في الميزانية البرنامجية المقترحة.

٦٤ - **السيد هلبواش** (المراقب المالي): قال إن الأمانة العامة ستستعرض البيانات التي أدلت بها الوفود وستجيب على جميع الأسئلة. وطلب من الوفود التي طرحت أسئلة شفوية أن تتيحها خطيا لضمان الحصول على جواب دقيق. وأضاف قائلا إن الباب ١١ باء سيُتاح في مدة تزيد قليلا عن الأسبوع.

٦٥ - **السيد سليمان** (الجمهورية العربية السورية): قال إن من غير الملائم أن يُطلب من الدول الأعضاء تقديم الأسئلة خطيا. فهذه الأسئلة موجودة في بيانات الوفود أو ستظهر في المحضر الموجز.

الباب ١ - تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما

٦٦ - **الرئيس**: دعا اللجنة إلى الشروع في نظرها التفصيلي في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في مواصلة عملها حسب الوجهة التي اقترحها.

٦٧ - **وتقرر ذلك**.

٦٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الباب ١ (A/52/7 (الجزء الأول من الفصل الثاني))، وقال إنه سيقدم تقريرا في مرحلة لاحقة عن الموارد العامة التي ستوصي بها اللجنة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، في سياق تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الوثيقة A/52/303. وفي الجزء الأول (تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما) لا توجد توصيات عامة للجنة الاستشارية بشأن إجمالي الموارد المطلوبة. وكما ورد في الفقرة أولا -١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية، لم يكن، وقت نظر اللجنة في الباب ١، قد تم التوصل بعد إلى قرار بشأن الكيفية التي سيجري بها في الجمعية العامة تناول مقترحات الإصلاح. وقال إن اللجنة الاستشارية قررت، على هذا الأساس، العودة إلى النظر في الوثيقة A/52/303، في الوقت المناسب، وستبين إجمالي الموارد في إطار الباب ١ عندما تقدم تقريرا عن تلك الوثيقة. وقال إن اللجنة مضت في عملها، بناء على ذلك، كي تيسر النظر المبكر في الباب ١.

٦٩ - وأردف يقول إن المقترحات الأولية للأمين العام نصت، على النحو المبين في الفقرة أولا - ٤، على إلغاء خمس وظائف ممولة من الميزانية العادية، كان من بينها ثلاث وظائف شاغرة. وإن ذلك العدد قد يتغير. وقال

إن الفقرتين أولا -٥ وأولا -٦ أشارتا إلى الموارد المخصصة للجمعية العامة وللدعم المقدم إلى رئيس الجمعية العامة. وينبغي اتخاذ التدابير لكفالة أن يُستعمل مبلغ الـ ٣,٤ من ملايين الدولارات المحول من الباب ١ لاحتياجات الجمعية العامة. وقال إن اللجنة الاستشارية ستُدلي بمزيد من التعليقات في حينه.

٧٠ - ومضى قائلا إن الفقرة أولا -٧ تحتوي على تعليقات اللجنة الاستشارية على أمانة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. والفقرات من أولا -٨ إلى أولا -١١ تشير إلى احتياجات مجلس مراجعي الحسابات وما يتصل بذلك من مسائل. وقال إن اللجنة الاستشارية وافقت على اقتراح الأمين العام بإعادة تصنيف وظيفة الأمين التنفيذي لمجلس مراجعي الحسابات من ف -٥ إلى مد -١، وبذلك ستُستعاد الحالة التي كانت سائدة قبل فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧.

٧١ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية سبق أن قدمت تقريرا بشأن توصيات اللجنة الدائمة لصندوق المعاشات التقاعدية، وإن أي إجراء تتخذه اللجنة الخامسة سيكون موضوع بيان بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية وقد يؤثر أيضا في الاحتياجات في إطار الباب ١.

٧٢ - وقال إن احتياجات التوجيه التنفيذي والتنسيق تغطيها الفقرات من أولا -١٤ إلى أولا -١٩. وستتأثر هذه أيضا بمقترحات الإصلاح.

٧٣ - وقال إنه لا يرى سببا يمنع اللجنة الخامسة من المضي في نظرها في التقديرات الأولية، لكن القرارات النهائية بشأن التصرف بالوظائف ومستوى الموارد في إطار كل باب لا بد أن تنتظر تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الوثيقة A/52/303، وكذلك إعادة تقدير التكاليف التي ستُجرى قبل نهاية الجزء الأول من الدورة.

٧٤ - **السيد شينفانو** (تايلند): قال إن أهمية دور رئيس الجمعية العامة وتزايد بروز هذا الدور والجدول الزمني للاجتماعات الممددة خلال السنة يتطلب موارد كافية لمكتب الرئيس، الذي ما زال، في الحقيقة، يحتاج إلى مزيد من التعزيز. وينبغي إيلاء النظر إلى إحداث باب فرعي مستقل لمكتب الرئيس كي تظهر فيه على نحو تام ومناسب الموارد المتاحة لذلك المكتب على أساس دائم. وأعرب عن ترحيبه بالعزم على زيادة المستوى الحالي من الدعم.

٧٥ - **السيدة شيراوس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن وفد بلدها يلاحظ أيضا أن الباب ١ سيتأثر بالقرارات التي ستتخذ فيما يتصل بالوثيقة A/52/303 ويفضل لو يؤجل النظر في هذا الباب. وقالت إن تعليقاتها ستقتصر، لهذا السبب، على أجزاء هذا الباب التي لن تتأثر بذلك.

٧٦ - وأردفت تقول إنه خلافا لمقترحات الأمين العام، توصي اللجنة الاستشارية بتمويل جميع وظائف أمانتها من الميزانية العادية. وإن اللجنة الاستشارية لم تقدم حججا لإقناع وفد بلدها بضرورة نقل الوظائف الثلاث المعنية إلى الميزانية العادية. وقالت إنه حان الوقت أيضا لأن تقرر اللجنة الخامسة إلغاء الاعتماد التافه لسفر

الأزواج. كذلك يلزم تقديم تبرير أفضل لاقتراح رفع وظيفة الأمين التنفيذي لمجلس مراجعي الحسابات من ف - ٥ إلى مد - ١.

٧٧ - ومضت تقول إن وفد بلدها ذكر في إحدى جلسات لجنة البرنامج والتنسيق أنه لا يستطيع أن يفهم لماذا تحتاج اللجنة إلى ستة أسابيع من الجلسات في عام ١٩٩٨ لمجرد النظر في تنقيحات الخطة المتوسطة الأجل، وملخص الميزانية، وبعض تقارير التقييم.

٧٨ - وأردفت تقول إنها ترغب في الحصول على تفسير لعدد وظائف الرتب الأقدم في المكتب التنفيذي للأمين العام. وسألت إن كان جدول الملاك ١-١٧، على سبيل المثال، قد أدرج المبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين للأمين العام. وقالت إن اللجنة الاستشارية، في الواقع، لاحظت في جلسة سابقة أن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بجميع احتياجات الموظفين التي اقترحها الأمين العام.

٧٩ - وقالت إن وفدها لا يفهم لماذا أدرج مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومكتب الأمم المتحدة في فيينا في الباب ١ بدلا من إدراجهما في البابين ٢٧ واو و ٢٧ زاي على التوالي، وغير مقتنع بالحاجة إلى رفع مستوى وظيفتي المساعد الخاص للمدير العام وموظف المراسم والاتصال مع المنظمات غير الحكومية في جنيف.

٨٠ - وذكرت أن اللجنة الاستشارية أعربت عن اعتقادها بأن الزيادة البالغة أكثر من ٢٩ في المائة عن فترة السنتين السابقة في الاحتياجات المقدرة للخبراء الاستشاريين والخبراء مرتفعة لكنها لم توص بتخفيض ما. وقالت إن هذه الزيادة مرتفعة فعلا، وإنها ترحب بإيراد شيء من الإيضاح لهذه النقطة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥

- - - - -